شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالى

الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ - الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٤٩٦٩٥_٢٣٠٢٧٥٩
فاكس: ٢٣٥٩٠٥٨

ادارة الاسهم والاستثمار

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/٣/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريراً في ١٣/٧/٢٠٢٤

رئيس القطاع المالي
والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار
ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com
Fax :٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

: mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية
القطاع الدولى

الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ - الرقم البريد:
٤٤٥١١ ت: ٢٣٠٢٧٥٩_٢٣٤٩٦٩٥
فاكس: ٢٣٥٩٠٥٨

السيدة الأستاذة / وكيل الوزارة

القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١٣٩ المؤرخ في ٢٠٢٤/٥/٢٣ ، والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢٤/٣/٣١ .

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه .

ونحن إذ نشكر

السادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

تحريـــــــراً في / /٢٠٢٤

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

رئيس التنفيذي للشركة

مهندس / محمد محمد شعيره

Edmc.delta@yahoo.com
الموقع الالكتروني : East DElta mills.com
Fax : ٠٥٥/٢٣٥٩٠٥٨

: mostafa

شركة مطاحن شرق الدلتا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالى

الزقازيق - طريق الأحرار
ص.ب ٣٨٤ - الرقم البريد: ٤٤٥١١
ت: ٢٣٠٢٧٥٩_٢٣٤٩٦٩٥
فاكس: ٢٣٥٩٠٥٨

الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٤/٣/٣١

الملحوظة	الرد
▪ لم يتم حتى تاريخه توثيق محاضر اجتماع الجمعية العامة (العادية -غير العادية) من الجهات الإدارية المختصة بالرغم من انعقادها منذ ٢٠٢٣/١٠/٢٤ وتنفيذ قراراتها والتي منها (اعتماد القوائم المالية /ابراء الذمة للمجلس صرف المكافأة لمجلس الإدارة والعاملين /صرف كوبونات للمساهمين) هذا ويعد التأخير في توثيق تلك المحاضر مخالفة لقواعد القيد والشطب الامر الذي قد يعرض الشركة لغرامات مالية او إيقاف تداول على أسهم الشركة كما لم يتم توثيق محاضر مجلس إدارة الشركة من تاريخ أنعقاد الجمعية. ▪ فضلاً عن عدم التأشير حتى تاريخه في المحررات الرسمية للشركة ومنها السجل التجاري بكافة التعديلات التي مازالت تحت اعتماد الجهات الإدارية ومنها تشكيل مجلس الإدارة والسلطات القانونية لكل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة وذلك منذ عام ٢٠٢٠ وذلك بما لا يتماشى مع التعديلات التي طرأت على قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته التي تمت بالقانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٨. ▪ **ونود الإشارة في هذا لأمر إلى تحفظ الجهاز المركزي للمحاسبات في جلسة الجمعية العامة العادية على الآتي:** ▪ نسبة الحضور الخاصة بلجنة التحفظ والحصر والإدارة والتصرفات في أموال الجماعات الإرهابية من حيث التفويض المقدم للجمعية والمؤرخ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠ بحضور السيد أ/أحمد محمد عبدالمنعم لحضور الجمعية والمعتمد من السيد رئيس لجنة التحفظ في حينه وفقا للقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٨ والقرار الجمهوري رقم ٦٠٥ لسنة ٢٠٢٠ حيث تم اثبات حضور السيد ممثل لجنة التصرفات بصفتين وهما ممثل الشخصية الاعتبارية (لجنة التصرفات) وكذا عضو مجلس إدارة للشركة وهذا مخالف لما ورد بدليل حماية المساهمين الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية والتي نصت في البند الرابع بها (إجراءات انعقاد الجمعية) بفقرتها رقم (١) بأنه لا يجوز أن ينوب ممثل الشخص الاعتباري بمجلس الإدارة عن ذلك الشخص الاعتباري في حضور الجمعية العامة ويعين للشخص الاعتباري ممثله في الجمعية العامة. ▪ مخالفة النظام الأساسي للشركة بمادته رقم (٤٠) والتي تنص على "لا يجوز للمساهم أن يمثل في اجتماع الجمعية العامة للشركة عن طريق الوكالة عدداً من الأصوات يجاوز ١٠% من مجموع الأسهم الأسمية في رأس مال الشركة وبما لا يجاوز ٢٠% من الأسهم الممثلة في الاجتماع حيث تم حضور ممثل عن إجمالي أسهم نسبة ال ٢٧,٧% (الشركة القابضة للصناعات الغذائية) بالإنابة إلى شخص واحد فقط وكذا الأمر ينطبق بشأن نسبة ٢٤% (لجنة التحفظ).	▪ بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٠ تم تقديم محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للجهة الادارية المختصة . ▪ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٢ تم تقديم محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للجهة الادارية المختصة كما تم سداد الرسوم المطلوبة لجهاز تنمية سيناء . ▪ وفي ضوء نتيجة التوثيق سيتم إتخاذ الاجراءات اللازمة .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ وما لذلك من اثر على صحة إنعقاد الجمعية العامة وما يستتبعه ذلك من إجراءات تالية وهو ما تم التحفظ عليه من قبل الجهاز المركزى قبل بداية إنعقاد الجمعية ▪ خلت قرارات الجمعية ا الاخذ في الحسبان توصيات الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن بعض المخالفات التي تستوجب الإحالة لجهات التحقيق المختصة.	
▪ ومما هو جدير بالذكر أن الشركة قامت بصرف نحو ٣٥ ألف جنيه بصفة شخصية للسيد / أحمد محمد عبد المنعم كبدل حضور مجلس إدارة للشركة (كممثل للجنة التحفظ) بالرغم من عدم كونه عضو مجلس إدارة حيث قام بالإنتخابات الأخيرة التي تم إجرائها في ٢٠٢٣/١٠/٢٤ بإعطاء صوته لممثلي الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالرغم أن التفويض الممنوح له منذ عام ٢٠٢٠ أشترط إعطاء صوته له ولممثلي لجنة التحفظ ودون معرفة الأسباب والمبررات القانونية لحضوره اجتماعات مجلس الإدارة وصرف البدلات (حضور وانتقال) والمخصصة لأعضاء مجلس الإدارة فقط الأمر الذي يجب عليه استرداد تلك الأموال المسددة بدون وجه حق خاصة فى ظل عدم وجود أي صفة قانونية لحضور ممثل لجنة التحفظ لحضور تلك الجلسات. ▪ فضلاً عن أنه سبق وأن تم صرف البدلات المخصصة لحضور مجالس الإدارة عن التشكيل السابق لممثلي لجنة التصرفات بصفة شخصية دون إرسالها إلى الشخصية الاعتبارية الممثل لها بالمجلس (لجنة التحفظ والحصر والإدارة والتصرفات في أموال الجماعات الإرهابية) والتي بلغ بدل الحضور بها نحو ٤٩ ألف جنيه خلال عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣.	▪ بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨ وافق مجلس الادارة على صرف مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه بصفة شهرية للسيد اللواء / احمد محمد عبد المنعم احمد المفوض من قبل لجنة التحفظ والحصر والادارة والتصرف فى اموال الجماعات الارهابية والارهابيين لادارة محفظة الاوراق المالية الخاصة بالمتحفظ على اموالهم لدى الشركة كبدل حضور اجتماعات مجلس الادارة وذلك فى ضوء الخطاب الوارد للشركة من السيد الاستاذ المستشار / رئيس لجنة التحفظ والحصر والادارة والتصرف فى اموال الجماعات الارهابية والارهابيين وذلك اعتباراً من شهر مايو ٢٠٢٤ كما وافق المجلس بالأغلبية على اعتماد ما سبق صرفه كبدل حضور جلسات مجلس الادارة للسيد اللواء / احمد محمد عبدالمنعم احمد .
▪ لم نتمكن من اتمام احد المهام الرقابية المكلفين بها من قبل نصوص القوانين والتى منها (قانون رقم ١٤٤ لسنه ١٩٨٨ وتعديلاته وقانون رقم ١٥٩ لسنه ١٩٨١ وتعديلاته والخاصة بضرورة التحقق من موجودات الشركة وذلك اثناء الزيارة الميدانية لمطحن ميت غمر التابع لمنطقة الدقهلية حيث تم اعتراض كلا من مدير المطحن ورئيس منطقة الدقهلية على اتمام تلك المهام بإدعاء انها ليست من اختصاصنا وقد تم إثبات ذلك فى مذكرة تك ارسالها الى قيادات الشركة والتى اكتفت فى الرد على تلك المذكرة بإرسال اقوال كلا من مدير المطحن ورئيس المنطقة طرف الشئون القانونية والتى تخلص فى مجملها فى نفى تلك الواقعة لذا يستوجب الامر ضرورة العرض على مجلس الادارة لاعمال شئونه فى ذلك تنفيذاً لاحكام القوانين السالف ذكرها مع الاخذ فى الحسبان احكام المادة رقم ١٣٣ من قانون العقوبات وتعديلاته فى هذ االشان حتى نتمكن من التحقق من موجودات الشركة والتى يمكن من خلالها ابداء الراى فى صحة القوانين المالية .	▪ تم إحالة الموضوع الى التحقيق حيث اثبت التحقيق انه لم يحدث اى منع للسادة / اعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات من مباشرة جميع اعمالهم وذلك بعد الاطلاع على كاميرات المراقبة المتواجدة بالمطحن والتى توضح جميع انحاء المطحن وان السادة اعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات قاموا باداء مهام وظيفتهم وذلك فى وجود مدير المطحن وكذا رئيس قطاع الدقهلية حيث تم تفريغ كاميرات المراقبة عن ذلك اليوم الموافق ٢٠٢٤/٢/١٩ وتم إرفاقها بالتحقيقات لذا تم حفظ التحقيق . ▪ وبالرغم مما توضح بعاليه تم العرض على مجلس ادارة الشركة الموقر بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٨ .

الملحوظة	الرد
▪ بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١٠٠,٥٧٤ مليون جنيه مقابل نحو ٨٥,٦٧٨ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي بزيادة قدرها ١٤,٨٩٦ مليون جنيه، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة من غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى، إيرادات وأرباح أخرى، إيرادات وأرباح متنوعة، الفوائد الدائنة) بنحو ٧٥,٥٧٠ مليون جنيه وبنسبة ٧٥,١% من الربح المُحقق وذلك لعدم استغلال الطاقات المتاحة.	▪ يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وزيادتها بمبلغ ٥٠جنيه / للطن فقط اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/١/١برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة فى (الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ) وكذا انخفاض برامج الطحن فى ضوء ما تقرره لجنة البرامج مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة وكذا تخفيض وزن رغيف الخبز من ١١٠جم الى ٩٠جم مما اثر على كميات الاقماح المطحونة الامر الذى يؤثر على فائض نشاط التشغيل .
▪ **تم تعلية الأصول الثابتة خلال الفترة بنحو ١٧,٨٠٩ مليون جنيه وقد تضمنت الآتي:** ▪ ١,١٨٢ مليون جنيه قيمة اعادة تأهيل حوائط وسور صوامع سندوب. ▪ ٢٣٦ ألف جنيه قيمة عدد ٣ تكييف لمطحن الفيروز. ▪ ٦,٣٥٣ مليون جنيه قيمة عدد٣ مناخل بمطحن الفيروز. ▪ ولم تقم الشركة باستبعاد قيمة الأصول القديمة المعاد تأهيلها الأمر الذي أدي إلى تضخيم الأصول الثابتة بتكلفتهم رغم استبدالها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها .	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة عند إعداد القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ .
▪ لم تتضمن الأصول الثابتة نحو ١,٤١٤ مليون جنيه قيمة ما تم صرفه لإعادة تأهيل مطحن السادات من الأعمال المدنية (٤١٤ ألف جنيه قيمة المنصرف لمكتب الايمان للمقاولات لأستكمال الأعمال، واحد مليون جنيه قيمة السابق صرفه للمقاول السابق شركة الأشقاء) وخاصة أنه تم تعلية أعمال التأهيل هذه للأصول الثابتة في ٢٠٢٣/١٢ ولم يتم الأخذ في الحساب تلك المبالغ الأمر الذي له أثر في قيمة ذلك الأصل وكذا مصروف اهلاكه.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة عند إعداد القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ .
▪ تبين وجود العديد من الأصول الثابتة انتهي عمرها الافتراضي أو قارب على الانتهاء ومازالت تعمل بكفاءة ولم تقم الشركة بدراسة ما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٠) - الأصول الثابتة وإهلاكاتها - بشأن تلك الاصول.	▪ جارى دراسة إمكانية تطبيق معيار المحاسبة رقم (١٠) ،
▪ بلغت الاستثمارات طويلة الأجل نحو ١,٢٧١ مليون جنيه قيمة استثمارات في سندات حكومية بوزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الإجراءات القانونية لاسترداد قيمة تلك السندات، ويتصل بما سبق من أن الاحتياطيات تضمنت نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى احتياطي يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه.	▪ جارى العمل على إتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد المبلغ .

الملحوظة	الرد
▪ عدم تنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة السابقة للشركة أخرها في ٢٠٢٣/١٠/٢٤ بعمل دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بموقف الفروق الظاهرة بين ناتج الغربلة والمخلفات المباعة لما له من أثر مالي، حيث بلغت كمية المطحون مختلف الدرجات ٥٤٧٤١٠٧ طن والمطحون ٢٤ قيراط نحو ٥٣٧٨١١ طن بفرق قدره ٩,٢٩٦ الف طن في حيت بلغت كمية المبيعات ٤٥٧,٣١٥ طن فقط حيث ما زالت ملاحظتنا قائمة من صعف الرقابة على مخلفات الطحن ما زالت ملاحظتنا قائمة من ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (ناتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافى الشهرية .	▪ ان تضمن بيان يومى بالمخلفات ضمن بيان أنتاج المطحن امر يصعب تحقيقه على الواقع حيث ان ذلك يتطلب توفير مخزن مغلق يتم نقل المخلفات اليه يومياً وتكليف موظف للعمل كأمين لهذا المخزن وتكليف عمالة لتجميع ونقل المخلفات الى المخزن وعلماً بان صرف المخلفات يتم تنفيذ الدورة المستندية وهى عبارة عن (إذن تسليم ، فاتورة مبيعات ، علم وزن ، صورة خروج بوابة) ويتم تضمين الكمية خلال بيان التصفية الشهرية للمطحن . ▪ الفارق بين درجة نظافة القمح الوارد والقمح المعد للطحن (٢٤ قيراط) يكون من ضمنه اتربه متطايرة اثناء اعمال تفريغ القمح على نقرة المطحن ويستحيل تجميعها . ▪ من ضمن االفارق انها تكون حبوب قمح ضامرة ومكسورة ويتم إحتساب كميتها بقيمة الزوائد طبقاً لنتائج التحليل التى ترد لنا معتمدة من وزارة التموين وهيئة السلع التموينية والشركة القابضة للصناعات الغذائية والشركة المصرية القايضة للصوامع وتلك الكميات يتم طحنها بمدشة المخلفات بالمطاحن (المدشات جزء من معدات المطحن وتوريد ضمن معدات المطحن من الشركة المصنعة) وتضاف الى النخالة الناتجة من المطحن . ▪ بالنسبة لمخلفات القمح المصرى يكون معظمها حبوب طينية واقماح ضامرة أو مكسورة ونظرا لكفاءة اجهزة النظافة بالمطاحن تكون االمخلفات معظمها حبوب طينية يمتنع معظم التجارة عن استلامها . ▪ ان الشركة خلال الفترة المشار اليها بالتقرير قامت بطحن كمية ٥٤٧١٠٧ طن مختلف الدرجات منها كمية قدرها ٥٣٧٨١١ طن قمح ٢٤ قيراط والفرق بينهما ٩٢٩٦ طن كما جاء بالتقرير وتحصلت الشركة على نسبة ١٥% من حصيلة بيع النخالة الخشنة وتم توريد الباقى لصالح وزارة التموين .
▪ تضمن حساب العملاء (الدائن) في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١٢,٣٠٧ مليون جنيه باسم شركة/ سوتير للصناعات تمثل قيمة مبيعات أجولة خيش جديدة (كسر بالة) وخيش مستعمل عدة دورات بإجمالي عدد ٦٢٣٩٤٣ جوال وفقاً لجلسة المزاد في ٢٠٢٣/١٢/١٧ وقام العميل بتوريد قيمتها كاملاً خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣ ولم تقم الشركة بإثباتها ضمن إيراداتها رغم توافر كل شروط تحقيق الإيراد كما هو وارد بالبند رقم (٩) بفقراته أ، ب، ج، د، هـ من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) بالإيراد من العقود مع العملاء.	▪ سيتم التعديل عند إعداد القوائم المالية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠ .
▪ لم يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية (الأسهم) والبالغة نحو ٢,١٧٤ مليون جنيه حيث تم التقييم طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠٢٣/٦/٣٠ وصحته نحو ٣,٨٤٦ مليون جنيه طبقاً للأسعار في نهاية يوم الأحد الموافق ٢٠٢٤/٣/٣١ وبفارق قدره ١,٦٧٢ مليون جنيه.	▪ يتم تقييم الاستثمارات المتداولة فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .

الملحوظة	الرد
▪ عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٤/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدتها المدينة البالغة نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٢٥٥,٩٤٨ مليون جنيه ▪ ويتصل بذلك وجود خلاف ظاهر بين رصيد الهيئة الذي يرد بالمطابقات والمثبت بدفاتر الشركة ويبلغ نحو ٢,٦٢٧ مليون جنيه وذلك منذ عام ٢٠١٨ عن عمولة تخزين قمح أجنبي أفادت الهيئة بأنه تم إيداع هذا المبلغ بحساب الشركة طرف البنك العربي الأفريقي وحصلت الشركة من البنك المذكور بما يفيد عدم إيداع هذا المبلغ بحساب الشركة كذا لم يتم إيداعه بأي حساب بنكي أخر للشركة.	▪ جارى الإعداد لعمل مطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية .
▪ تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢,٢٢٠مليون جنية باسم شركة أوكريم المورد الخارجي للآلات والمعدات المستوردة لأعمال تطوير مطحن السنانية والتى تمثل قيمة ما تحملته الشركة من غرامات ارضيات نتيجة التأخير فى التخليص على البضاعة من الميناء وترى الشركة ان المورد هو المتسبب فى ذلك نتيجة تأخره فى ارسال مستندات الشحن وذلك على الرغم من عدم معرفة موقف المورد(بالموافقة او الرفض) تجاه تلك الغرامات عن طريق مطالبته او اخطاره بتحميله بذلك المبلغ منذ تحمل الشركة بها فى ٢٠٢٢/٥ خاصتا فى ظل تحويل كامل قيمة الاعتماد للمورد الخارجي ويتصل بما سبق عدم تسوية ذلك المبلغ حتى تاريخه.	▪ تم تحميل القيمة على المورد نتيجة التاخير فى إرسال مستندات الشحن لمدة ١٧ يوم مما تسبب فى قيام الشركة بسداد تلك المبالغ وتجدر الاشارة الى ان هناك ضمان نهائى بنسبة ١٠% بمبلغ ٤٣٧٨١٦ يورو لضمان حقوق الشركة فى حالة حدوث أى قصور من المورد حتى الاستلام النهائي .
▪ **لم يتم تسوية ما قيمته نحو ٨,١٣٦ مليون جنيه والمتمثلة فى:** ▪ نحو ٥,٩٣٠ مليون جنيه قيمة فوارغ ونحو ١,٥٣٩ مليون جنيه ونحو ٦٦٧ ألف جنيه مشتراه قبل ٢٠٢٤/٣/٣١ ولم تضاف لرصيد حسابات المخازن ولم يتم تحميل المصروفات بقيمة ما تم صرفه منها.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة .
▪ تم تحميل الأجور بمبلغ ٢٩ مليون جنيه تقديرياً يتمثل فى (أجور نقدية، حصة الشركة فى التأمينات الاجتماعية) قيمة مكافأة الأرباح عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة .
▪ **تم تحميل بعض المصروفات تقديري وليس فعليا والمتمثلة فيما يلي:** ▪ نحو ٥,٥٣٥ مليون جنية قيمة استهلاك الكهرباء والمياه لبعض الوحدات بينما بلغت القيمة الفعلية نحو ٥,٧٨٠ مليون جنيه بفرق نحو ١٧٣ ألف جنيه. ▪ نحو ٩,٣٨٧ مليون جنية قيمة ما تم تقديره من الاهلاك الخاص بالأصول الثابتة ودون مراعاة ما تم حساب مصروف للأهلاك للأصول الثابتة التي تم إضافتها خلال الفترة. ▪ نحو ٥,٢٧٦ مليون جنيه قيمة أجر الساعات الإضافية والحوافز التقديرية خلال شهر مارس ٢٠٢٤ بينما بلغت قيمة تلك الأجور الفعلية نحو ٥,٨٦٦ مليون جنيه بفرق نحو ٥٩٠ ألف جنيه واجب تحميل التكلفة بها.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة .

الملحوظة	الرد
▪ لم يتم تعلية نحو ١٦ مليون جنيه لحساب إيرادات استثمارات مالية أخري تمثل قيمة العائد المستحق على أذون الخزانة طرف البنوك حتى ٢٠٢٤/٣/٣١.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة .
▪ تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ٢٦ مليون جنيه دون حسابها وفقاً لمتطلبات الإقرار الضريبي وذلك لأغراض المركز المالي فى ٢٠٢٤/٣/٣١، كما لم تقم الشركة بحساب الضريبية المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢٣/٧/١ حتى ٢٠٢٤/٣/٣١، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة بلغت نحو ١٧,٣٠٩ مليون جنيه، الاستبعادات بلغت نحو ٩,٠١٠ مليون جنيه حتى ٢٠٢٤/٣/٣١.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة .
▪ لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ فى الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتى تبلغ نحو ٥٧٢,٧٧٠ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي الشامل ولائحته التنفيذية، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.	▪ سيتم إجراء التسويات اللازمة .
▪ **مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:** ▪ تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ صافي تكلفتها نحو ١٠٥,٤٤١ جنيه، وكذا مشروعات تحت التنفيذ (تكوين استثماري)، المخزون، النقدية بالخزينة والبالغ قيمهم نحو ١٣٩,٩١٩ مليون جنيه، ٢٧,٩٠٤ مليون جنيه، ٠,٩١٧ مليون جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٤/٣/٣١ الأمر الذي لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.	▪ يتم جرد الاصول فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام ..
▪ لازالت الخلافات قائمة بين مساحات الأراضي طبقاً لما هو وارد بالعقود وسجلات الشركة والرفع المساحي ولم يتم حسم أسباب تلك الفروق والعمل على تسويتها وفقاً لما تنته إليه الدراسة. ▪ لم يتم حتى تاريخه نهو إجراءات تسجيل بعض أراضي الشركة ومنها أرض مطحن أحمد صالح فضلاً عن وجود العديد من الدعاوى القضائية المُقامة من الشركة ضد الغير أو من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو التعويض عن بعض الأراضي والمباني التي بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧، ١١٨ لسنة ١٩٦١ وبعضها مرفوع بشأنه دعاوى قضائية ما زالت متداولة.	▪ بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٢ صدر قرار السيد المهندس / الرئيس التنفيذى للشركة رقم ٥٢٥ باعادة تشكيل لجنة اجراء الرفع المساحى للأراضي المملوكة للشركة على الطبيعة وعلى اللجنة ان تستعين بما تراه لانجاز عملها وبلجنة من المساحة لكل موقع لاستكمال المستندات المطلوبة وكذلك صور من مستندات املاك الشركة الموجودة بالقطاع القانونى وتم الرفع المساحى لبعض المواقع حيث تم الرفع المساحى لعدد ثمانية مواقع (الشركة الشرقية ، عرابى ، شونة السلام ، ارض مطحن احمد صالح ، ارض مخبز منيا القمح ، شونة منيا القمح ، موقع ابوشعبان) . ▪ تم التنبيه نحو ضرورة العمل على تنفيذ توصيات الجمعيات العامة للشركة لسرعة تقنين وضع يد الشركة على الأراضي التى بحوزتها .
▪ **بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري فى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١٣٩,٩١٩ مليون جنيه وقد تبين بشأنه الآتي:** ▪ نحو ٣٢٥,٦٥٠ ألف جنيه مُرحل منذ أكثر من عام يتمثل في (مبلغ ١٣٣,٦٥٠ ألف جنيه تحت مسمي مشمعات، مبلغ ١٠٢ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة المنصورة، مبلغ ٩٠ ألف جنيه تحت مسمي سكة حديد صومعة الإسماعيلية).	▪ هذه الارصدة تمثل رصيد استراتيجى بالشركة وجارى العمل على الاستفادة من تلك المشمعات . صدر قرار مجلس ادارة الشركة الموقر بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٨ بالموافقة على طرح اعمال النقرة والميزان والحائط الساند بصوامع الاسماعيلية وإستكمال إجراءات تنفيذ ذات الاعمال فى صوامع المنصورة (سندوب) بعد تحديد المسار من هيئة سكك حديد مصر .

الملحوظة	الرد
▪ نحو ١٣٠,١٤٥ مليون جنيه قيمة التكلفة الاستثمارية التي تكبدتها الشركة على اعمال تطوير مطحن السنانية بمنطقة دمياط كما ان ضمان الالات والمعدات من قبل المورد ينتهى فى سبتمبر ٢٠٢٥ .	▪ تسعى الشركة جاهدة على إنهاء الاعمال بمطحن السنانية بمنطقة دمياط كما ان ضمان الالات والمعدات من قبل المورد ينتهى فى سبتمبر ٢٠٢٥ .
▪ عدم حسم الخلاف بشأن حقوق الانتفاع والبالغة نحو ٢٦,٣٣٣ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الدقهلية والشرقية لكل من مخبزي الفردوس وأبو حماد ومطحن الشركة الشرقية، والمرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.	▪ تتابع الشركة الدعاوى المرفوعة الخاصة بحقوق الانتفاع كما ان المخصص المكون لتلك الدعاوى كاف .
▪ لم يتم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية مساحة ٤٦٤٥ متر لأرض مخبز منيا القمح والمسدد قيمتها بنحو ١,٣٩٤ مليون جنيه لمديرية الإصلاح الزراعي بالشرقية بناءً على موافقة مجلس الإدارة فى ٢٠١٦/١١/٢٠وذلك لوجود خلافات تتمثل في الآتي: ▪ الأرض لازالت باسم/ وقف على رزمانجي ولم يتم نقلها إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي. ▪ بلغت مساحة الأرض طبقاً لكشف التحديد المساحي حوالي ٤١٧٦,٧٥ م٢ بفرق في المساحة بالأقل بحوالي ٤٦٨,٢٥ م٢. ▪ وجود خلاف جوهري على تسعير قيمة متر الأرض حيث أن قرار لجنة تثمين أراضي الدولة في ٢٠١٦/٢/١٦ قدر سعر المتر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه وتم التصديق عليه من اللجنة القانونية في حين أن ما تم سداده من الشركة هو ٣٠٠ جنيه للمتر حيث أشارت الهيئة المذكورة إلى وجود خطأ مادي في كتابة سعر المتر عند أرساله للشركة.	▪ قامت الشركة بسداد كامل ثمن هذه الارض فى ضوء ما ورد اليها من أن سعر المتر ٣٠٠ جنيها وبناء عليه قامت الهيئة بتسليم هذه الارض بموجب محضر تسليم مؤرخ ٢٠١٦/١١/٢٩ وقد قرر المسئولين عن منطقة الاصلاح الزراعى بالزقازيق بأن الشركة قد قامت بسداد كامل الثمن بواقع سعر المتر ٣٠٠ جنيها بالإضافة لسداد ١,٥ % دعاية واعلان عن كامل سعر الارض بواقع ٣٠٠ جنيها للمتر – هذا بالإضافة لان الشركة قد قامت بأستخراج كشف تحرير مساحي بحضور مندوب الاصلاح الزراعى تمهيدا لتسجيل هذه الارض .
▪ ما زال الوضع قائماً بشأن وجود تعديات من الغير على بعض وحدات ومواقع الشركة وفقاً للزيارات الميدانية التي تمت بمعرفتنا ووفقاً لما تم تقديمه لنا من بيانات ومستندات من القطاع القانوني بالشركة، منها شونة منيا القمح، مطحن القاضي، مطحن السادات).	▪ **شونة منيا القمح :** صدر قرار مجلس المدينة رقم ٤٨ لسنه ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٢ بغلق المطلات وجارى المتابعة . ▪ **مطحن السادات** : قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٩٤٨ لسنه ٢٠١٩ ضد / مجدى محمد الزامل لسد المطلات وجارى المتابعة . ▪ **مطحن القاضى :** قامت الشركة برفع الدعوى رقم٢٢٧٧ لسنه ٢٠١٩ ضد / توفيق السيد خطاب وقضى فيها بالرفض وطعنت الشركة بالإستئناف رقم ٧٦٣ لسنه ٧٢ق وقضى فيه بإلزام المدعى عليه بسد المطلات وجارى المتابعة .
▪ ما زالت الشركة لم تتمكن من تنفيذ الحكم الصادر لصالحها بجلسة ٢٠١٩/٥/٣٠ في الدعوى رقم ٩٦٩ لسنة ٢٠١٥ مدني كلى ميت غمر مُقامة ضد محافظ الدقهلية وآخرين والتى تقضي بتعويض مبلغ نحو ٢,٠٥٥ مليون جنيه مقابل نزع ملكية جزء من أرض مطحن ميت غمر بالدقهلية، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني بالشركة فإنه تم توجيه إنذار عدم تنفيذ حكم ضد رئيس الهيئة.	قامت الشركة بتسليم المستندات الخاصة بتنفيذ هذا الحكم بالادارة القانونية بالهيئة العامة للطرق والكبارى وبالمتابعة تبين بأنه من شروط تنفيذ الحكم ورود كتاب من مصلحة الضرائب بعدم وجود ضرائب مستحقة على الشركة من عدمه حيث ان هذه الاحكام يتم تنفيذها وديا دون اجراءات تنفيذ جبرية وبالمتابعة بين الهيئة ومصلحة الضرائب تبين ارسال خطاب من مصلحة الضرائب المصرية الادارة العامة لتجميع البيانات المركزية شعبة المغادرة والتمويل بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٣ .

Mostafa

الملحوظة	الرد
	▪ وقامت بتحرير شيك بمبلغ وقدره ٢١٦٨٩٧٣ جنيها فقط اثنين مليون مائة ثمانية وستون الف تسعمائة ثلاثة وسبعون جنيها بأسم/ مدير عام مأمورية ضرائب مركز كبار الممولين نفاذا للحكم سالف البيان كما تسلمت الشركة خطاب برقم كودى مركز كبار الممولين وتم تسليمه للهيئة لتحويل المبلغ الى مصلحة الضرائب وجارى المتابعة .
▪ ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٥,٣٧٨ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل فى أراضي، مباني، آلات، عدد وأدوات. ▪ كما يوجد العديد من المستودعات غير المستغلة بعضها ملك الشركة وبعضها مؤجرة من الغير بمناطق الشركة المختلفة والتى تتحمل عنها الشركة للعديد من المبالغ تمثل القيمة الإيجارية لتلك الوحدات.	▪ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الامثل لتلك الاصول بما يعود بالنفع على الشركة .
▪ **بلغ المخزون في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢٧,٩٠٣ مليون جنيه، وبالمراجعة تبين ما يلي:** ▪ مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) – فقرة ٩ – والتى تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط. ▪ ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٧) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والتى تنص على "تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح فى تحميل تكلفة المخزون فى حالات بنود المخزون ".	▪ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢) .
▪ ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢٤/٣/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٨٨٥ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة). ▪ كما توجد أصناف راكدة بمخزن مواد التعبئة والتغليف بمصنع المكرونة بلغت قيمتها نحو ٥٩,١٢٠ ألف جنيه مدون عليها تواريخ قديمة ولا تصلح للاستخدام	▪ تم التنبيه نحو ضرورة تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادى بما يعود بالنفع على الشركة .
▪ وجود كمية من المضبوطات والأحراز التموينية (ملك الغير) ببعض وحدات ومناطق الشركة المختلفة منذ فترة طويلة مما قد يعرض المخزون للتلف طبقاً لبيانات الإدارة القانونية بالشركة ومحاضر الجرد في ٢٠٢٣/٦/٣٠.	▪ سيتم مخاطبة الجهات المعنية لسرعة إنهاء الإجراءات القانونية لتلك المضبوطات حفاظاً على المخزون من التلف والإفادة .
▪ **بلغ رصيد العملاء (المدين) في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٨١,١٠٠ مليون جنيه (قبل خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها البالغ نحو ٦,٨٧١ مليون جنيه) ترجع بعض هذه المديونيات لأكثر من ٢٧ عاماً وقد تضمن حساب العملاء (المدين) في ٢٠٢٤/٣/٣١ المبالغ المتوقفة التالية:**	

الملحوظة	الرد
▪ مبلغ ٤,٩٦٨ مليون جنيه مديونية على العميل/ الشركة المصرية الأمريكية (يحي عرام) والمتوقف عن السداد منذ ١٩٩٧/١١/١٥، أقامت الشركة الدعوي رقم ١٠٥ لسنة ٢٠٠١ ضد يحي عرام وحسني محمد رمضان للمطالبة بالتعويض وقضى فيها بجلسة ٢٠٠٩/٢/٢٥ بإلزام المدعى عليهم بتعويض بمبلغ ٤,٩٥٦ مليون جنيه ولم تتمكن الشركة من إعلان الحكم الإبتدائي لعدم معرفة محل إقامة حسني محمد رمضان، وطلب السيد المستشار/مدير إدارة التنفيذ تقديم طلب التحري بإدارة تنفيذ الأحكام التابع لها محل إقامة المدين، وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم.	▪ قضى فيها بالتعويض لصالح الشركة ولم تتمكن الشركة من اعلان الحكم حيث لا يوجد لدى الشركة محل اقامة للعميل يحيى محمد صبيره ابو عرام – أما بشأن حسنى محمد رمضان فقد توفى الى رحمه مولاه .
▪ مبلغ ٥٩٦ ألف جنيه مديونية على العميل/ سامية أحمد فرج والمتوقف عن السداد منذ ١٩٩٩/٤/١٠ ، أقامت الشركة الدعوي رقم ٢٢٤٩ لسنه ٢٠٠٦ ضد الورثة لمطالبتهم بالتعويض وقضى فيها لصالح الشركة وتم تحرير إعلان جديد بالصيغة التنفيذية لإعلان ورثة المذكورة، وطبقاً لبيانات ومستندات القطاع القانوني بالشركة صدر الحكم رقم ١٣٤١ لسنة ٢٠٠٨ م.ك ضد ورثة المذكورة بإلزام الورثة بتعويض قدره نحو ٥٩٦ ألف جنيه وتم إعلان الورثة بالحكم وتبين وفاة بعض الورثة، وقد صرحت إدارة التنفيذ بالحصول على إعلامات شرعية وبالتحري تم إعلان الورثة وتحدد موعد للتنفيذ وأثناء التنفيذ تبين غلق المنزل وأحيلت الأوراق للتحري وحتى تاريخه لم يرد التحري.	▪ تقدم القطاع القانونى بالحكم سالف البيان لادارة تنفيذ الاحكام بمحكمة الجيزة الابتدائية وقد صدر قرار المستشار مدير ادارة التنفيذ للتحرى عن الورثة وقد ورد التحرى ببيان بأسماء الورثة ومحل اقامتهم وتم تقديمة بادارة التنفيذ وجارى تحديد موعد لتنفيذ هذا الحكم .
▪ مبلغ ٥٨٨ ألف جنيه مديونية على العميل/ شركة الحمد للصناعات الغذائية (سعيد عبد الرشيد قريطم) عن مسحوباته من الدقيق الفاخر ٧٢% والمتوقف عن السداد منذ مارس ٢٠٠٨،وتم تقديم ضماناً لمسحوباتها بتوكيل رسمي عام غير قابل للإلغاء يتيح لشركة مطاحن شرق الدلتا البيع لنفسها أو للغير أصول شركة الحمد سواء أكانت هذه الأصول ثابتة أو منقولة وكذلك المعدات والآلات وكافة مقومات مصنع الحمد ثابتة ومنقولة ووثق هذا التوكيل برقم ١٦٨٠٩ أ لسنة ٢٠٠٥ توثيق العامرية بالإسكندرية، كما قدم ممثل الشركة تأكيداً لهذا التوكيل إقرار مؤرخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩ متضمناً تعهده بعدم التصرف في المصنع من أصول ومعدات وآلات إلا بعد تصفية الحسابات مع شركة مطاحن شرق الدلتا وتم الحكم بصحة التوقيع على هذا الإقرار في الدعوي رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠٠٧ كلي الزقازيق. ونتيجة لتعثر العميل عن السداد تم تحرير عقد بيع ابتدائي فيه شركة مطاحن شرق الدلتا طرف أول بائع وأيضاً هي طرف ثاني مشتري لمصنع شركة الحمد نظير مبلغ وقدره ٦٩٨ ألف جنيه قيمة الدين المستحق في ذمة شركة الحمد للصناعات الغذائية وفقاً للتوكيل سالف الذكر وذلك بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٤ وتقدم القطاع القانوني بطلب لتسجيل الأرض تحت رقم ٦٩ لسنة ٢٠٢١ سجل عيني حوش عيسى.	▪ قامت الشركة بتقديم الطلب رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢١ سجل عينى حوش عيسى لتسجيل أرض مصنع شركة الحمد للصناعات الغذائية بموجب التوكيل رقم ١٦٨٠٩ لسنة ٢٠٠٥ توثيق العامرية والصادر من السيد/ سعيد عبدالرشيد قريطم بالبيع للنفس وللغير لصالح الشركة ومازال الطلب قيد البحث الفنى .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ مبلغ ٣٢٣ ألف جنيه مديونية على العميل/ شركة العزيز للتنمية الزراعية والمتوقف عن السداد منذ ٢٠٠٧/٤/١٤، وقد صدر حكم لصالح الشركة في الدعوي رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠١١ تعويضات شبين الكوم، وتم تقديم الصيغة التنفيذية من الحكم للإعلان على محل إقامته، وتم تحديد جلسة بيع المنقولات بتاريخ ٢٠٢١/٩/٥ وبهذه الجلسة تقدم المحجوز عليه بصحيفة دعوي استرداد وقضي فيها برفض الدعوي، ولم يتم تحديد موعد للتنفيذ حتى تاريخه.	▪ تقدم القطاع بالحكم سالف البيان بأدارة تنفيذ الاحكام بمحكمة شبين الكوم الابتدائية وتم الحجز على المنقولات ملك المذكور وصدر قرار السيد المستشار مدير ادارة التنفيذ بالتحرى عن المنفذ ضده وتم استلام خطاب بالتحرى وتسليمة بقسم شرطة مركز شبين .
▪ مبلغ ٢١٦ ألف جنيه مديونية على العميل/ خالد محمد رشاد والمتوقف عن السداد منذ ٢٠٠٣/١/١٦، أقامت الشركة الجنحة رقم ٤٥١٣ لسنة ٢٠٠٣ وقضي فيها غيابياً بحبس المتهم بثلاثة سنوات وكفالة ١٠ آلاف جنيه وتعويض مؤقت، وتم إقامة الدعاوى المدنية أرقام ٦٦٣٢ لسنة ٢٠١٠ مدني كلي الإسكندرية، الدعوى رقم ٢٨٣٩ لسنة ٢٠١٢ تعويضات الإسكندرية، وقضى فيها لصالح الشركة بتعويض بمبلغ قدره ٢٥٠ ألف جنيه في الدعوى الأولي ومبلغ قدره ٢٥ ألف جنيه في الدعوي الثانية ولم يتم تنفيذ الأحكام ضد المذكور لعدم العثور عليه.	▪ تقدمت الشركة بالحكم سالف البيان لادارة تنفيذ الاحكام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية لتنفيذ الحكم وجارى المتابعة .
▪ مبلغ ١٨٠ ألف جنيه مديونية على العميل/ ممدوح إسماعيل حكيم والمتوقف عن السداد منذ أغسطس ٢٠٠٦، وقد حصلت الشركة على حكم لصالحها بالاستئناف رقم ٢٣٥ لسنة ١٥ ق.س.ع شمال القاهرة بمبلغ ٢٤٥ ألف جنيه، وحتى تاريخه لم يتم التنفيذ.	▪ تم تقديم هذا الحكم لادارة تنفيذ الاحكام بمحكمة شمال القاهرة الابتدائية وجارى المتابعة .
▪ تضمن حساب العملاء (الدائن) في ٢٠٢٤/٣/٣١ مبلغ نحو ٦٩,٠٣٦ مليون جنيه تحت مسمى منظومة دقيق حر (مقابل حساب الهيئة العامة للسلع التموينية دائناً) تمثل فروق مستحقات مخابز دون تحديد أسماء المطاحن والمخابز الخاصة بهم، حيث أن هذه الأرصدة تمثل فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية آلاف مخبز وإنها محصورة بكشوف مستقلة بمناطق الشركة لكل مستودع على حده تمهيداً للصرف عند ورود شيكات من هيئة السلع التموينية وذلك رغم صدور القرار الوزاري رقم (١١٨) لسنة ٢٠٢٠ والصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٦ من وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تشكيل لجنة لتسوية المستحقات الدائنة والمدينة للمخابز البلدية .	▪ تمثل هذه الارصدة فروق تكلفة التصنيع المستحقة للمخابز طرف الهيئة العامة للسلع التموينية والتى يتجاوز عددها ثمانية الاف مخبز حيث ان اللجنة ما زالت فى عملها وسيتم إجراء إجراء التسويات اللازمة فى ضوء القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنه ٢٠٢٠ علماً بأنه تم صرف مستحقات اصحاب المخابز لمنطقتى بورسعيد وجنوب سيناء .
▪ لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدتهم المدينة في ٢٠٢٤/٣/٣١.	▪ جارى العمل على إجراء المطابقات اللازمة علماً بانه تمت المطابقة مع الشركة العامة للسلع الغذائية بالجملة .
▪ بلغت الاحتياطيات الأخرى مبلغ نحو ٦,٩٢٢ مليون جنيه تتمثل فيما يلي (مبلغ نحو ٣,٥١٤ مليون جنيه تحت مسمي منحة يابانية، مبلغ ١,٧٥٢ مليون جنيه تحت مسمي ١٠% من جهاز تعمير مدن القناة، مبلغ ١,٦٥٦ مليون جنيه تحت مسمي قطع غيار بدون قيمة) مُرحلة منذ عدة سنوات لم نقف على تحليلها.	▪ جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .

Mostafa

الملحوظة	الرد
▪ بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ٧,٦٥٩مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه بحساب العملاء وحساب الأرصدة المدينة الأخرى.	▪ سيتم دراسة المخصصات فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
▪ بلغ رصيد المخصصات (بخلاف إهلاك الأصول، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها) نحو ٩٢,٤٦٧ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٣/٣١ ولم نواف بدراسة لتلك المخصصات.	▪ سيتم دراسة المخصصات فى ٦/٣٠ كالمتبع من كل عام .
▪ **تضمن حساب الموردين " المدين " فى ٢٠٢٤/٣/٣١ المبالغ التالية:** ▪ نحو ٣,١٢٧ مليون جنيه تمثل قيمة شيك باسم/ سكرتير عام محافظة دمياط خلال شهر نوفمبر ٢٠١٦ مقابل حق الانتفاع والمقاصة الثمنية لأرض شطا بناحية دمياط، والامر مازال مجمد ولم يتم حتى تاريخه من الانتهاء من تسوية وانهاء ذلك الموضوع مع محافظة دمياط بما يؤيد ملكية الشركة لتلك الارض وتسوية النزاع القانوني وتحديد موقف الدعوى التي تم الفصل والحكم فيها ▪ نحو ١٥٠ ألف جنيه تحت مسمي هيئة ميناء دمياط يتمثل في مبالغ مُرحلة منذ عام ٢٠٢٠ لم نقف على طبيعتها كما لم نواف بشهادة مؤيدة لها. ▪ تضمن حساب الموردين " الدائن " فى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٧٧٨ ألف جنية قيمة أرصدة مرحلة من العام السابق وأعوام سابقة – بعضها منذ أكثر من ٥ سنوات تمثل باقي القيمة الإيجارية لجانب من الشون المؤجرة من الغير لتسويق الأقماح المحلية رغم وجود تعامل مستمر معهم.	▪ تم سداد هذا المبلغ لمحافظة دمياط نظير مقابل الانتفاع بالارض المخصصة للشركة ومقابل قيمة الفرق بين الارض المخصصة للشركة والمنزوع ملكيتها من الشركة لصالح محافظة دمياط وجارى التفاوض مع محافظة دمياط فى ضوء الاحكام الصادرة لصالح الشركة ببراءة ذمتها من مقابل الانتفاع والإنتهاء من تحرير عقد البيع الابتدائى لهذه الارض . ▪ جارى الحصول على الشهادة اللازمة . ▪ سيتم التعديل عند إعداد القوائم المالية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
▪ ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٢٠٠ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالالتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥. ▪ تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى فى ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٨٦٥ ألف جنيه باسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.	▪ سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ . ▪ سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ .
▪ عدم وجود معدلات معيارية لقياس كفاءة الأنشطة بالنسبة لعوامل الإنتاج (مواد تعبئة وتغليف، كهرباء، مياه) لكل طن قمح مطحون وطن المكرونة من (الطاقة الكهربائية، الدقيق الفاخر، رولات البلاستيك والأكياس لتعبئة الطن، سولار) الأمر الذي يضعف الرقابة على الاستخدامات وقياس الانحرافات	▪ سيتم التعديل عند إعداد القوائم المالية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠
▪ عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ بدراسة إمكانية وضع نظام للتكاليف البيئية.	▪ تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية.

الملحوظة	الرد
▪ **ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٤/٣/٣١، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بما ورد بالملاحظة، ومن صور ذلك يلى:** ▪ عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات. ▪ لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية. ▪ لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) – الخاص بالقوائم المالية الدورية – الفقرة (١١)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) – الخاص بعرض القوائم المالية – الفقرة (١٠٧). ▪ لم يتضمن الإيضاح رقم (٣) الخاص بهيكل رأس المال الجدول الخاص بعدد الأسهم ونسبتها في رأس المال. ▪ لم يتضمن الإيضاح رقم (٥) الخاص بالأصول الثابتة الجدول الخاص برصيد الأصل ومجمع مخصص الإهلاك وصافي قيمة الأصل في ٢٠٢٢/١٢/٣١. ▪ لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية منها ما يلي: ▪ متطلبات الفقرات أرقام (٧٣، ٧٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها. ▪ التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما تقضي به الفقرات أرقام (٧٧، ٧٨ بند ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية.	▪ سيتم التعديل عند إعداد القوائم المالية فى ٢٠٢٤/٦/٣٠

❖ تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولى التوفيق ،،،

العضو المنتدب للشئون المالية والتجارية	رئيس التنفيذي للشركة
محاسب / عادل راغب حسين	مهندس / محمد محمد شحيره

****

Mostafa